الملاحق

ملحق رقم (١)

مباحثات كم ١٠١، واتفاقيتي الفصل بين القوات

أولاً: مباحثات الكيلو ١٠١

كان إيقاف إطلاق النار يوم ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٣، نتيجة تصاعد المواجهة بين الدولتين العظميين، وتهديد كل منهما بالتدخل في الشرق الأوسط عسكرياً، فقد هدد الاتحاد السوفيتي بإرسال قواته إلى مصر لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الثلاث، وشفع تهديده برفع درجات الاستعداد لقواته المنقولة جواً. وقدر الخبراء الأمريكيون، أن الاتحاد السوفيتي لديه الإمكانات والقدرة على نقل ٥ آلاف جندي بمعداتهم يومياً. وعلى الفور، هدد الرئيس الأمريكي، بالتدخل عسكرياً ضد الاتحاد السوفيتي، وأتبع ذلك التهديد، بتحريك الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، ليقترب من مسرح الأحداث، ودعمه بعدة حاملات طائرات وسفن سطح أخرى، كما رفع درجة استعداد القواعد الأمريكية في كل أنحاء العالم للدرجة القصوى، وأنذرت الفرقة ٨٢ المحمولة جواً للتحرك الفوري. وأصبح العالم على حافة مواجهة نووية، بسبب عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، واستمرارها في أعمالها القتالية، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

كانت الاتصالات بين مصر، والولايات المتحدة الأمريكية مستمرة على المستوى السياسي، الغير رسمي، طيلة يومي ٢٥، ٢٦ من أكتوبر، للتوصل

إلى اتفاق بإمداد قوات الجيش الثالث في الشرق بالمواد الطبية اللازمة. وقد أصر الرئيس المصري، على استخدام لهجة متشددة نسبياً، عندما طلب مستشاره للأمن الوطني، أن ينقل عن لسانه إلى المستشار الأمريكي كيسنجر، "أن استمرار الوضع، سيؤثر على الزيارة المرتقبة لكيسنجر إلى القاهرة، وقد تضطر مصر لاتخاذ إجراءات أخرى لفتح طريق الإمداد للجيش الثالث". كذلك كان وزير خارجية مصر يدعو إلى اجتماع لمجلس الأمن، وأن مصر ستكون مضطرة لعمل فردي.

كان كيسنجر قد أرسل، إلى الرئيس السادات يوم ٢٦ من أكتوبر، يخطره أنه أخطر إسرائيل بمقترحين، الأول، لدعوة مراقبين دوليين للتوجه فوراً للمنطقة ومراقبة وقف إطلاق النار، والثاني، السماح بمرور رتل واحد باحتياجات غير عسكرية لمدينة السويس، وقوات الجيش الثالث، في الشرق. وأثناء انعقاد مجلس الأمن، بناء على طلب مصر، فجر يوم ٢٧ من أكتوبر، أرسل كيسنجر، رسالة جديدة، يخطر فيها مستشار الرئيس للأمن الوطني، بموافقة إسرائيل على إجراء محادثات مباشرة مع مصر لحل مشكلتي وقف إطلاق النار، وإمداد المحاصرين، على أن تحدد مصر المكان والموعد وممثلها في المباحثات. وبعد مشاورات أخطر كيسنجر باقتراح مصر مساء يوم ٢٧ من أكتوبر كموعد للقاء، وأن يتم عند علامة كم ١٠١ طريق القاهرة - السويس، تحت إشراف الأمم المتحدة، والسماح لرتل واحد بالمرور بإمدادات غير عسكرية إلى الجيش الثالث، تحت إشراف الأمم المتحدة كذلك، وتعيين اللواء محمد عبدالغني الجمسي ممثلاً لمصر. وقد وافقت إسرائيل بعد ظهر اليوم نفسه على المقترحات المصرية. بناء على مقترحات الجمسي، عند إخطاره بالمهمة التي كلف بها، تشكل وفد

برئاسته، وعضوية العميد فؤاد هويدي من الاستخبارات العسكرية، والمستشار عمر سري من وزارة الخارجية (بصفته مستشاراً فقط). وقد تم الاجتماع الأول، متأخراً عدة ساعات، لمشاكل في التبليغ بين الطرفين، عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يختلف توقيتها عن توقيت المنطقة

كان ممثل إسرائيل، الجنرال أهارون ياريف، كما أرسل قائد قوات الطوارئ الدولية، مندوباً عنه ليشرف على المباحثات. وقد حدد ممثل مصر الهدف من الاجتماع، بتنفيذ قراري مجلس الأمن الرقم ٣٣٨، ٣٣٩ لذلك فإن النقاط المطلوب الاتفاق عليها هي :

١ - الفصل بين القوات، حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية من العمل بكفاءة لتثبيت وقف إطلاق النار.

٢ - إمداد مدينة السويس، وقوات الجيش الثالث بإمدادات غير عسكرية، وقد تم الاتفاق على هذه النقطة على المستوى السياسي.

حاول ممثل إسرائيل التسويف، بالتحدث عن السلام، والعلاقة بين إسرائيل والعرب، والموقف العسكري، وغيرها من الموضوعات البعيدة عن النقطة الأساسية) تنفيذ قراري مجلس الأمن الرقم ٣٣٨، ٣٣٩)، لذلك طالبه ممثل مصر بالالتزام بالموضوعات التي من أجلها تم الاجتماع، ورد ممثل إسرائيل بموضوعات متشعبة عن إجراءات تثبيت وقف إطلاق النار من وجهة نظر إسرائيل، وكيف يتم تخفيف التوتر على الجبهة، وتبادل الأسرى، وبقاء قوات إسرائيلية على طريق القاهرة / السويس.

تكررت الاجتماعات بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ونوقشت عدة موضوعات تمثل نقاط الخلاف بين الطرفين، وهي:

١ - عناصر تثبيت وقف إطلاق النار.

٢ - عودة القوات الإسرائيلية لخطوط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ من أكتوبر.

٣- أسرى الحرب.

٤ - الإمدادات المطلوبة لمدينة السويس والقوات المحاصرة شرقاً.

٥ - أسلوب عمل قوات الطوارئ الدولية.

اتخذ، الرئيس المصري، السادات، قراراً بإرسال، القائم بأعمال وزير الخارجية، إسماعيل فهمي، إلى واشنطن، كمبعوث خاص للرئيس الأمريكي نيكسون، وقد بحث إسماعيل فهمي مع الرئيس الأمريكي عدة نقاط، تمثل، وجهة نظر الخارجية المصرية، وهي:

١ - انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر.

٢ - .إطلاق سراح كل أسرى الحرب.

٣- .انسحاب إسرائيل إلى خطوط، تحدد فيما بعد، داخل سيناء، شرق الممرات.

٤ - تبقى القوات المصرية في مواقعها شرق القناة.

٥ - تنتشر قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين.

٦- ترفع مصر الحصار عن مضيق باب المندب، بالبحر الأحمر.

٧- تقوم مصر بتطهير قناة السويس من العوائق.

٨- خلال فترة يتم الاتفاق عليها، تنسحب إسرائيل من كل سيناء، إلى الحدود الدولية.

٩- تنتهي حالة الحرب.

كانت وجهة نظر الخارجية، في شكل مشروع ذي خطوات متتالية، يجب تنفيذ كل خطوة بعد أن تنفذ التي تسبقها. وكان انطباع الوزير المصري، أن الأمريكيين قد تغيروا وأنهم ينظرون الآن إلى مصر، على أنها دولة ذات دور حيوي للسلام في المنطقة. وقد وافق الرئيس الأمريكي على طلب الوزير المصري، بأن تضمن الولايات المتحدة، ألا تبدأ القوات الإسرائيلية، غرب القناة، أي أعمال عسكرية.

استؤنفت مباحثات كم ١٠١، في جلسات متتابعة، على مراحل ثلاث، الأولى تمت كلها في كم ١٠١ على طريق القاهرة السويس، وانتهت باتفاقية النقاط الست، والثانية تمت بين القاهرة وجنيف، ولم تصل لشيء، والثالثة، تمت بين أسوان والقدس، وانتهت باتفاق فك الاشتباك.

ثانياً: المرحلة الأولى للمباحثات

تمت المباحثات، في هذه المرحلة، كلها في مصر، في منطقة كم ١٠١، على طريق القاهرة - السويس، في الفترة من ٢٨ من أكتوبر، إلى ١١ من نوفمبر ١٩٧٣. تم خلال جلسات المباحثات السبع، تحقيق عدة نقاط، مما طرحها الطرفان وهي:

١- تثبيت وقف إطلاق النار، حيث انتشرت نقاط المراقبة، لقوات الطوارئ الدولية، على خطوط وقف إطلاق النار، بين الطرفين، واستطاعت احتواء الاشتباكات الحادثة بينهما.

٢-تبادل الطرفان الأسرى والجرحى، تحت إشراف الأمم المتحدة، والصليب الأحمر.

٣- استمر إمداد مدينة السويس، والقوات الموجودة بالشرق من الجيش الثالث، بالإمدادات الغير عسكرية، كما تم إخلاء الجرحى، وتغير الحاكم العسكري لمدينة السويس، بآخر، أرسلته القيادة العامة، وقد باشر إعادة تنظيم الدفاع عن المدينة، وتدريب المتطوعين تدريباً راقياً، وتنظيمهم في وحدات للدفاع الشعبي.

كانت النقطة الأساسية، للمباحثات، هي فك الاشتباك بين الطرفين بالفصل بين قواتهما، لاختلاف وجهة نظر كل طرف. كان المصريون يرون ضرورة عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر، مما يحل مشاكل إمداد السويس والقوات المحاصرة في الشرق كذلك، بينما كانت إسرائيل ترى ضرورة تبادل الأسرى والجرحى، لأنها تشكل ضغطاً داخلياً على الحكومة. كانت الحكومة الإسرائيلية تراوغ، عن طريق مفاوضيها، في تنفيذ الانسحاب إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر، وكانت تطرح الاقتراح تلو الآخر، دون أن يكون هناك جدية لتنفيذ هذه المقترحات أصلاً، لذلك جاءت المقترحات غير مطابقة للواقع، ويصعب حتى مناقشتها.

على الجانب الآخر، ربط المفاوض المصري، عملية تبادل الأسرى والجرحى، بما يحرز من نجاح في عملية فك الاشتباك بين القوات والعودة إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر. وقد وصلت المباحثات إلى درجة الجمود، فلم يعد هناك ما يقال، بعد أن تمسكت إسرائيل، بعدم مناقشة الانسحاب، إلا بعد أن يتم تبادل الأسرى.

فجأة، وصل الدكتور كيسنجر، إلى القاهرة، يوم ٦ من نوفمبر ١٩٧٣، وأجرى مباحثات مع الرئيس السادات، ووضع مشروع اتفاق من ٦ نقاط، واتفقت عليها مصر وإسرائيل.

ثالثاً: اتفاقية النقاط الست

نصت الاتفاقية، التي وقعت بين مصر، وإسرائيل، يوم ١١ من نوفمبر ١٩٧٣، وتحت إشراف الأمم المتحدة على الآتي:

١- يتعين على مصر وإسرائيل، أن تلتزما بدقة، بوقف إطلاق النار، الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢- تبدأ المحادثات فوراً، بين البلدين، بهدف، تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر، ضمن خطة لاتفاق "لفك الاشتباك"، وفصل القوات، تحت إشراف الأمم المتحدة.

٣- يتعين أن تحصل مدينة السويس، على إمدادات يومية، من طعام وماء وأدوية، ونقل الجرحى منها.

٤- لا تفرض أي عوائق، تمنع نقل إمدادات غير عسكرية، إلى الضفة الشرقية للقناة.

٥- تحل مراكز تفتيش، تابعة للأمم المتحدة، محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس. وفي نهاية الطريق من جانب السويس، يمكن للضباط الإسرائيليين، أن يشتركوا، مع مسؤولي الأمم المتحدة، في التحري عن طبيعة الإمدادات، غير العسكرية.

٦-مجرد إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة، على طريق القاهرة - السويس، يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى.

أوضح، فيما بعد، وزير الخارجية المصري، أن هذه النقاط، تمت مناقشتها مع نيكسون، وكانت مشروعًا مقدمًا له من كيسنجر، وأن الرئيس السادات، قد وافق على تبادل الأسرى، بعد إقامة نقاط التفتيش، وهو ما

كان يعترض عليه وزير الخارجية، ووزير الحربية، والمفاوضون المصريون كذلك. وكانوا يربطون تبادل الأسرى، بالنقطة الثانية في الاتفاقية وهي العودة إلى خطوط يوم ٢٢ من أكتوبر.

بدأ على الفور، في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية، سلسلة اجتماعات لتنفيذ ما جاء بها، وقد وضعت جداول زمنية للتنفيذ، شمل ٥ نقاط من الستة، حيث بقيت، كما هو متوقع، النقطة الثانية، الخاصة بالعودة إلى خطوط ٢٢ من أكتوبر، من دون حل، وفقد المفاوض العسكري المصري، ورقة ضغط قوية، كانت لمصلحته، وهي الأسرى.

رابعاً: المرحلة الثانية للمباحثات:

جرت مباحثات هذه المرحلة، في الفترة من ١٣ من نوفمبر إلى ١٣ ديسمبر ١٩٧٣، للاتفاق على أسلوب تنفيذ النقطة الثانية في الاتفاق الأول، وقد جرى جزء من المباحثات في مصر، وأخرى في جنيف، في إطار مؤتمر السلام، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة الأوروبي. وقد أثير أثناء المباحثات عدة موضوعات فرعية، اتفق على حلول لمعظمها، بينما ظلت النقطة الأساسية، دون اتفاق.

كان قد اتفق على تشكيل لجنة عسكرية من الطرفين لبحث الموضوعات التي تعثر الاتفاق عليها في مباحثات كم ١٠١، في إطار مؤتمر السلام، في جنيف. وقد تعين اللواء طه المجدوب، رئيساً للجانب المصري، ورأس الجانب الإسرائيلي الجنرال مردخاي جور ورأس وفد الأمم المتحدة الجنرال سيلاسفيو، وعقدت اجتماعات ستة من ٢٦ من ديسمبر ١٩٧٣، إلى ٩ من يناير ١٩٧٤. ولم تحقق المباحثات في جنيف أي تقدم. وللمرة الثانية، يظهر كيسنجر فجأة، بوصوله القاهرة يوم ١٣ من ديسمبر ١٩٧٣، ليعلن أن

موضوع فك الاشتباك سيكون في جدول أعمال مؤتمر جنيف، وقد تم ذلك فعلاً، ولكن اللجان العسكرية، لم تتوصل إلى نتيجة، ولم يتم أي اتفاق.

خامساً: المرحلة الثالثة للمباحثات:

انتقلت المباحثات في هذه المرحلة إلى أسوان، حيث كان الرئيس المصري يقيم لفترة حيث كان كيسنجر يقوم بزيارات مكوكية بين المدينتين، فقد كانت المباحثات تتم في شكل مقترحات يقدمها كيسنجر للطرفين، خلال رحلاته المكوكية، ويبحثها كل طرف على حده، ليرد عليها في زيارة تالية.

لم تستغرق المرحلة أكثر من أسبوع واحد (سبعة أيام)، فقد وصل كيسنجر إلى أسوان يوم ١١ من يناير ١٩٧٤، وتوصل إلى اقتراح وافق عليه الطرفان، ثم وقعت اتفاقية لفك الاشتباك والفصل بين القوات يوم ١٨ من يناير ١٩٧٤، في منطقة المباحثات الأولى، عند كم ١٠١ طريق القاهرة - السويس. وقع عن مصر رئيس الأركان المصري، الفريق محمد عبدالغني الجمسي، وعن إسرائيل، رئيس أركانها الجنرال دافيد إليعازر، وتم تبادل وثائق التنفيذ يوم ٢٤ من يناير ١٩٧٤، حيث بدء في تنفيذ الاتفاق من اليوم التالي. وانتهت آخر الخطوات فيه يوم ٥ من مارس ١٩٧٤.

سادساً: أوضاع القوات:

طبقاً لاتفاق فك الاشتباك (انظر خريطة خطوط فك الاشتباك الأول)

خريطة

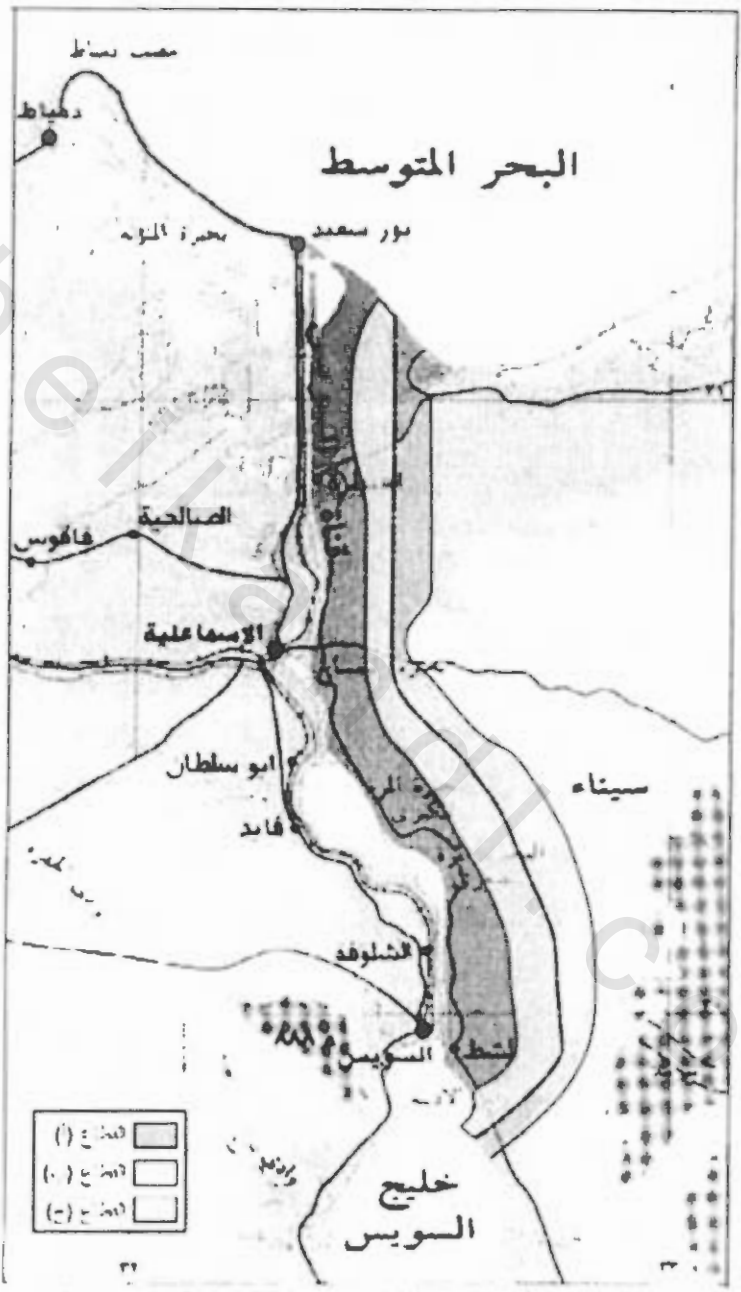

خطوط انفاق فك الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية

بعد أن نفذت قوات الطرفين، مصر وإسرائيل، ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الفصل بينهما، أصبحت أوضاع القوات كالآتي:

١- القوات المصرية، شرق القناة، على شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة، حتى الخطوط التي وصلت إليها في الحرب (٦ ـ ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣). وسميت هذه المنطقة بالمنطقة "المحدودة القوات والتسليح"، ورمز للخط الأمامي لها بالخط "أ ـ أ"، والمنطقة " أ.

٢- القوات الإسرائيلية، انسحبت من غرب القناة، وتحتل شريحة أرض، في سيناء، من غرب الممرات (متلا ـ الجدي)، ويرمز للخط الأمامي لها بالخط "ب ـ ب"، والمنطقة " ب " بينما يرمز لخط المضايق بالرمز "ج ـ ج.

٣- تعمل قوات الطوارئ الدولية، في المنطقة العازلة بين الخط الأمامي للقوات المصرية (أ ـ أ) والخط الأمامي للقوات الإسرائيلية (ب ـ ب).

٤- يسمح للقوات الجوية للطرفين، بالعمل على الخط الأمامي لكل منهما، من دون تدخل من الجانب الآخر.

حددت القيود التي يجب أن يلتزم بها قوات الطرفين، التي تعمل في المناطق محدودة القوات والتسليح (أ، ب)، وهي التي وافق عليها كل منهما، بما لا يزيد عن ٧٠٠٠ مقاتل، ينظمون في ٨ كتائب، ٣٠ دبابة، وعدد محدود من المدافع.

كما نص على عدم إقامة قواعد صواريخ للدفاع الجوي، منطقة ٣٠ كم من الخط الأمامي المصري (أ ـ أ)، وإلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي (ب ـ ب) واتفق على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، بطلعات استطلاع جوي منتظمة، للإشراف على التزام الطرفين، بنصوص الاتفاق، وتبلغ نتائج الطلعات للطرفين.

سابعاً: اتفاقية فض الاشتباك الثانية:

(انظر شكل خطوط فك الاشتباك الثاني)

خطوط اتفاق فك الاشتباك الثاني بين القوات المصرية والإسرائيلية
(أول سبتمبر ١٩٧٥)

جرت العديد من الاتصالات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، في مستويات مختلفة، واتفق على أن يستأنف كيسنجر، جولة جديدة، للتوصل إلى اتفاق جديد، لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل على غرار الجولات المكوكية السابقة، وكانت مصر قد حددت في هذه المرة مطالبها بضرورة سحب إسرائيل قواتها إلى خط جديد بين العريش شمالاً ورأس محمد جنوباً، وعودة حقول النفط المصرية على الساحل الشرقي لخليج السويس في رأس سدر، وأبو رديس، وبلاعيم، للإدارة المصرية.

طالبت إسرائيل بإنهاء حالة الحرب، ورفضت مصر المطلب الإسرائيلي، إذ إن حالة الحرب لا تنتهي إلا في إطار حل شامل لكل المشكلات التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتمسكت إسرائيل بمطلبها، كما أعلنت أنها لا تنوي الانسحاب كلياً من منطقة الممرات الإستراتيجية في سيناء، وقد تنسحب جزئياً منها ـ حتى منتصف الممرات فقط.

أبلغت مصر كيسنجر بأن لا التزام سياسي عليها مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من الممرات حتى الخط الذي حددته مصر، وفي حالة عدم موافقة إسرائيل على مقترحات مصر، فإن على كيسنجر إنهاء مهمته التي كانت قد بدأت في مارس ١٩٧٥، وقد عاد كيسنجر إلى واشنطن من دون التوصل إلى اتفاق، بعد الرد الإسرائيلي على مقترحات مصر.

أول يونيه ١٩٧٥ التقي الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، مع الرئيس المصري أنور السادات في النمسا وبحثا معًا معوقات المباحثات، واتفقا على إرسال فريق عسكري أمريكي، إلى منطقة الممرات في سيناء، لإجراء مسح لها وإقامة نظام مراقبة وإنذار إلكتروني، وعلى أثر ذلك، واصل كيسنجر جولاته في آخر أغسطس ١٩٧٥ بين القاهرة وتل أبيب، ونجح للتوصل إلى مشروع نهائي، لاتفاق جديد لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

على الرغم من أن إسرائيل كانت تحاول إعطاء الاتفاق طابعاً سياسياً، لذلك طالبت بتوقيعه من سياسيين من الطرفين، وهو ما رفضته مصر، وتجنبته طوال المراحل السابقة كذلك، فلا يوجد علاقة سياسية مع إسرائيل بعد. وتم التوقيع في البلدين، بالأحرف الأولى على الاتفاق، بواسطة رؤساء أركان الدولتين.

البنود الرئيسية في الاتفاق:

١- التعهد بعدم استخدام القوة في حل الخلافات، والامتناع عن أي أعمال عسكرية.

٢ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرق الممرات (٦٠ كم من القناة

٣- تتقدم القوات المصرية إلى خط غرب الممرات مباشرة.

٤- تنشأ منطقة عازلة (في الممرات)، تفصل بين الجانبين، وتشغلها قوات الطوارئ الدولية.

٥- السماح بمرور السفن المتجه إلى إسرائيل في قناة السويس، طالما كانت شحناتها غير عسكرية.

٦- تعتبر الاتفاقية، خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم، كما أنها ليست اتفاقية سلام نهائية.

٧-تم الاتفاق على إنشاء محطة إنذار مبكر، إستراتيجية، لكل طرف على جانبي المنطقة العازلة في مضيق الجدي، للمراقبة والإنذار. ونظام الإنذار التكتيكي المبكر، في منطقة الممرات، بواسطة عناصر مدنية، أمريكية، للإشراف على مضيقي متلا والجدي، داخل المنطقة العازلة.

.٨-ضمن هذا النظام، ٣ محطات مراقبة إلكترونية، تكون مهمتها، كشف أي تحركات للقوات المسلحة للطرفين، قد تخترق أو تدخل أي من الممرين بقواتها، وإبلاغ ذلك للأطراف المعنية.

obeikandl.com

الملحق رقم (٢)

معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥-١٧ أيلول ١٩٧٨م واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي الإسرائيلي إلى الانضمام إليه.

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل أجزائه.

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الإنسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاث، بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذا المهمات من استقبال حار من شعبي

البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب إضاعتها إذا كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب، وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها هي أمور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقة طبيعية.

وإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام ،يمكن للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة من مناطق منزوعة السلاح إلى مناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي تتفق على أنها ذات فائدة.

الإطار

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلي تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢و٣٣٨ بكل فقراتهما ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك أن السلام لكي يصبح معمراً يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير، لذا فإنها تتفق على أن هذا الإطار مناسب في رأيها ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدماً على النحو الآتي:-

أ - الضفة الغربية غزة:

أولاً : ينبغي أن تشترك مصر و إسرائيل و الأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ- تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع أخذ الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف في الاعتبار، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما

بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الانضمام إلى المحادثات على أساس هذا الإطار ، ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذا الأراضي ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب - أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وسيتضمن الاتفاق أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي و النظام العام ، وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ، إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة في تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

ج - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي) مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن من دون أن تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع

جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان ، إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزة وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١- أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢- أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣-إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

٤- المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

ثانياً : سيتم اتخاذ كل الإجراءات و التدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل و جيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة و ستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

ثالثاً : خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر و إسرائيل و الأردن و سلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧م مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب و أوجه التمزق ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك

رابعاً : ستعمل مصر و إسرائيل بعضهما مع البعض و مع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب- مصر و إسرائيل:

١- تتعهد كلاً من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات و أن أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة

٢- توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار فيما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع إلى التقدم في الوقت نفسه إلى التفاوض و إبرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وأن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينها ، وستتفق الأطراف على الشكليات و الجدول الزمني و تنفيذ التزامات في ظل المعهدة.

ج - المبادئ المرتبطة:

١- تعلن مصر و إسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر وسوريا والأردن ولبنان

٢-على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الأخرى.
وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بـ لالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ - اعتراف كامل.

ب - إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

ج - ضمان أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.

ويجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام و التعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

٤- يجب إقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

٥- يجري دعوة الولايات المتحدة إلى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات و إعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٦- .سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام و ضمان عدم انتهاك نصوصها ، و سيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب إليهم مطابقة سياساتهم و تصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

عن جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
أنور السادات	مناحيم بيغن

الشاهد

جيمي كارتر .. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق رقم (٣)

إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

توافق إسرائيل ومصر من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار. وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كل مبادئ قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تتراوح بين سنتين أو ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

ج- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨م والتي تنطبق على جميع

الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كل الدول للملاحة والطيران من دون إعاقة أو تعطيل.

هـ-إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والأردن.

و- تمركز القوات العسكرية كما هو وارد أدناه.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي:

أ- ألا تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو متر شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب- فقد تتمركز قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠-٤٠ كيلو متراً.

ج- أن توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

د- تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام محطات الإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق.

سيتم تمركز قوات الأمم المتحدة:

أ- في جزء من منطقة في سيناء الواقعة على بعد ٢٠ كلم من البحر المتوسط وعلى خط مواز للحدود الدولية.

ب- في منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية المرور في مضائق تيران. ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن: (الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون).

الانسحاب المؤقت:

خلال فترة ٣-٩ أشهر التي تعقب توقيع معاهدة السلام،تنسحب جميع القوات الإسرائيلية شرق الخط الممتد من نقطة إلى الشرق من العريش وحتى رأس محمد، وسيتم الاتفاق على تحديد هذا الخط تماماً.

عن جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
أنور السادات	مناحيم بيغن

الشاهد

جيمي كارتر .. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق رقم (٤)
وثائق مؤتمر قمة كامب ديفيد

الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

أولا - نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول القدس.

رسالة رقم (١):

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات:

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس.

١ - تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

٢ - أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

٣- أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

٤ - أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢، ورقم ٢٦٧ يجب أن نطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدنية لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

٥- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن بدون أي تمييز أو تفرقة.

٦- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.

٧- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة. ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف. وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم لمدينة.

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفني أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " أصدر قانونا في ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضي بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره - إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم.

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل.

رسالة رقم (٣)

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتي توضح الموقف المصري بشأن القدس. وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لإحاطته علما بها.

أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما أكده من بعده السفير بوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو١٩٦٩ .

ثانيا - نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢حول المستوطنات

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

إلحاقا بإطار التسوية في سيناء الذي ينبغي التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات .

١ - يجب إجلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ - لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التي تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام.

٣- في حالة فشل إسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر، من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الأسبوعين التاليين لعودتي إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مشروع قرار للبت فيه يتضمن الإجابة على السؤال التالي :

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من المناطق التي يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم أنكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين في تلك الأماكن؟

إن التصويت على هذا السؤال - سيدي الرئيس - سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التي تقضي بأن يتقيد النائب برأي حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومي بتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل الكنيست وفي اعتقادي أنه سيكون في استطاعة كل عضو في الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو في مقاعد المعارضة الإدلاء بصوته بوحي من ضميره الشخصي.

رسالة رقم (٣) :

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التي بعث بها إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست

لاتخاذ قرار بشأنها في وقت لاحق.

وفيما يتعلق بهذه القضية فأنا أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على أجلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لأي مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

رسالة رقم (٤)

نص رسالة كارتر إلى بيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر:

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في سيناء على الكنيست كي تتخذ قرارا بشأنها.

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات إلى حول هذا الموضوع.

ثالثا - نص الرسائل المبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول الضفة الغربية وغزة:

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات:

إلحاقا على إطار السلام في الشرق الأوسط أكتب لكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة.

إذنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل

حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذي تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني .

رسالة رقم (٢)

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

أحيطكم علما هنا أنكم أبلغتموني بما يلي :

أ-أنكم ستفسرون وتفهمون عبارات " الفلسطينين " أو " الشعب الفلسطيني الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعني العرب الفلسطينين

ب- أن الحكومة الإسرائيلية ستفهم تعبير " الضفة الغربية " في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه تعني يهودا والسامرة .

رسالة من هارولد براون وزير الدفاع إلى عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي مرفقة بالوثائق التي اتفق عليها في كامب ديفيد ، نشرت في ٢٩ من سبتمبر ١٩٧٨.

تدرك الولايات المتحدة أنه في ارتباط بتنفيذ الاتفاقيتين التي تم التوصل إليهما في كامب ديفيد، فإن إسرائيل تنوي بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في مواقع مناسبة في النقب ، لتحلا محل القاعدتين الجويتين في إيتام وإتزيون اللتين ستجلو إسرائيل عنهما بمقتضى معاهدة السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل . وندرك أيضًا العجلة والأولوية الخاصتين اللتين توليهما إسرائيل

لإعداد القاعدتين الجديدتين في ضوء اقتناعها بأنها لا تستطيع أن تترك قاعدتي سيناء الجويتين وهي آمنة إلا إذا أصبحت القاعدتان الجديدتان جاهزتين للتشغيل.

وأقترح أن تتشاور حكومتنا حول حجم وتكاليف القاعدتين الجويتين الجديدتين وكذلك حول أشكال المساعدة المرتبطة بذلك، والتي تستطيع الولايات المتحدة تقديمها بصورة ملائمة في ضوء المشكلات الخاصة التي قد يثيرها تنفيذ مثل هذا المشروع على أساس عاجل ، والرئيس مستعد لالتماس موافقات الكونجرس الضرورية على مثل هذه المساعدة حسبما يوافق عليه الجانب الأمريكي نتيجة لمثل هذه المشاورات.

هارولد براون

ملحق رقم (٥)

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ٢٦ من مارس ١٩٧٩

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل ، اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، إذ تؤكدان من جديد التزامهما " بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد " ، المؤرخ في ١٧ من سبتمبر ١٩٧٨ ، وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن ، واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة مهمة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه ، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع

إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها .

وإذ ترغبان أيضا في إنهاء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم، قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة الأولى:

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية ودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية:

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ، ويتعهد كل منهما احترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة:

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والحواجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصيل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

١ -بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت

في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان.

٢- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٤- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة :

١- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتميز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة :

١- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن آية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمن العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة :

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة :

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة :

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

٢- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥.

٣- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

٤- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في واشنطن د . ي . س في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩م، ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزي هو الذي يعتد به.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
(توقيع) **محمد أنور السادات**	(توقيع) **مناحيم بيجن**

شهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

obeikandl.com